

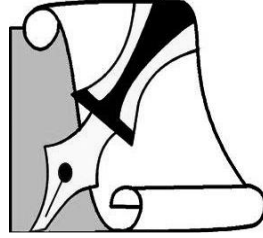


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية والامنية
على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

سياسة "الإشغال والتفكيك" لإرساء معادلات أمريكية جديدة الخداع الأمريكي

د. لينه بلاغي

تشهد الساحة اللبنانية، كغيرها من الساحات الإقليمية والدولية، مرحلة انتقالية غير معلومة النتائج للساعة، تعمل فيها الإدارة الأمريكية-الإسرائيلية على رسم مشهدية المرحلة التالية من النظام الدولي والإقليمي المرتقب، بالاستفادة من المتغيرات المتسارعة في المنطقة، قبل أن يستوعب "الخصم" الضربات المفاجئة والمخادعة التي وجّهت، وستوجّه له، وفق المؤشرات.

مُسلّمة لا بدّ من الالتفات إليها هنا، وهي أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الحالي، يختلف نسبياً عن ترامب في دورة رئاسته الأولى؛ فهو، وما يمثّله من مراكز قوى، أكثر طموحاً، وأشدّ خداعاً، وأخطر، لجهة التداعيات التي سيتركها على العالم، رغم استمرار سياسته القاضية بـ"الرقص على حافة الهاوية".

على المستوى الدولي:

إنّ الخطة الأمريكية لإضعاف روسيا في مرحلة "الحزب الديمقراطي" كبدت الولايات المتحدة وحلفاءها الكثير من الخسائر، وإنّ أسهمت في إضعاف الجانب الروسي. كما أسهمت التطوّرات في الشرق الأوسط أيضاً بمضاغفة هذه الخسائر، ما دفع بالإدارة العميقة لـ"انتخاب" ترامب، في محاولة لإعادة تدوير الأزمات وصناعتها عبر سياسة "الإشغال والتفكيك".

أربعة ملفات مفتوحة على مصراعها أمام الدولة الأمريكية العميقة، أو قلّ أزمات أربع؛ التجارة الدولية والاقتصاد الأمريكي المأزوم، روسيا والملف الأوكراني، التهديد الصيني في عقر دار الجبروت التكنولوجي الغربي واقتصادياته، ومعادلة الشرق الأوسط بزعامة إسرائيلية تتهدّدها المواجهة الإيرانية. وهذه ملفات من شأن نتائجها تحديد اتجاه النظام الدولي المرتقب؛ متعدّد الأقطاب كما ترغب روسيا والصين، أو نظام بزعامة

أمريكية متجددة ومتوحشة للعالم، على غرار تجربة الإمبراطورية البريطانية السابقة، والتي تمكنت في مرحلة من المراحل من إطالة عمر إمبراطوريتها وتأجيل انهيارها، كسنة من سنن النظام الكوني.

على مستوى الملف الروسي، من الواضح أن الاتصال الأخير المطول بين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب لم تكن أوكرانيا فقط على طاولة البحث فيه، حسب ما أعلنه ترامب؛ بل شمل البحث في "نقاط القوة التي تتمتع بها بلداننا، والفائدة العظيمة التي سنجنحها يوماً ما من العمل معاً". لقد ناقش ترامب مع نظيره الروسي قضايا أوكرانيا والشرق الأوسط والطاقة والذكاء الاصطناعي وقوة الدولار، ومواضيع أخرى مختلفة، واصفاً المكالمات بـ "المثمرة للغاية"؛ وهي موضوعات تعني الصين مباشرة، ومن شأنها المساس بالتحالف الصيني-الروسي! كما تعني القارة العجوز "أوروبا"، والتي ستدفع بكل تأكيد ضريبة توسع النفوذ والخداع الأمريكي، من اتحادها وجغرافيتها المستقرة نسبياً. سبق ذلك تصريح للمتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، قال فيه "إن روسيا ليست مستعدة للانخراط في المواجهة التجارية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والصين".

وزير الدفاع الأمريكي، بيت هيجسيث، أكد أن ترامب "يعتزم إنهاء الحرب في أوكرانيا من خلال الدبلوماسية"، مضيفاً أن "رسالتنا واضحة، وهي أن الحرب في أوكرانيا يجب أن تنتهي". وأوضح هيجسيث، في تصريحات أدلى بها خلال الاجتماع الـ26 لمجموعة الاتصال الدفاعية بشأن أوكرانيا، أن "العودة إلى حدود أوكرانيا عام 2014 أمر غير واقعي". كما أن مسألة انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي-الناطو ليست نتيجة واقعية لتسوية تفاوضية، مُشدداً على أن العلاقات الأميركية عبر الأطلسي "تتطلب من الحلفاء الأوروبيين تحمل مسؤولية الأمن في القارة"، في إشارة واضحة منه إلى ضرورة زيادة الإنفاق الدفاعي من قبل هذه الدول، في الوقت الذي أشار فيه الوزير الأمريكي إلى أن قرار زيادة الإنفاق الأمريكي في "الناطو" بيد ترامب، و"إننا نعيش في أوقات مُقيّدة مالياً"، و"نحتاج إلى أن نكون مسؤولين عن أموال دافعي الضرائب".

وقال هيجسيث إن الوجود الأمريكي في أوروبا سوف يتحدّد جزئياً بالحرب الدائرة بين أوكرانيا وروسيا، و"ستكون أميركا ذكيّة في المراقبة والتخطيط وتحديد الأولويات، وإظهار القوة حيث نحتاج إلى ردع الصراع".

من ناحيته، الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، سارع لتقديم عرض تبادل أراضي مع روسيا، في إطار "مفاوضات سلام" محتملة لإنهاء الحرب المستمرة. وقد وصفه ديمتري ميدفيدف، نائب رئيس مجلس الأمن الروسي بأنه "مجرد هراء"، إذ إن روسيا "لم ولن تُناقش أبداً مقايضة الأراضي التي تُسيطر عليها روسيا في مقابل الأراضي التي تحتلها أوكرانيا في كورسك".

ومن الواضح أن التوافق الأمريكي - الروسي يحمل نوعاً من تقاسم الحصص والنفوذ في أوكرانيا. ففي حين سيعزز احتفاظ روسيا بالأراضي الأوكرانية، وبطبيعة الحال، النفوذ المباشر داخل أوكرانيا، ستحتفظ الولايات المتحدة بجزء كبير من ثروات أوكرانيا. كما كشف وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسينت، خلال زيارة لكيف، أن الولايات المتحدة تريد الحصول على "اتفاق تعاون اقتصادي" مقابل دعمها لأوكرانيا؛ وهو أمر حيوي بالنسبة إلى كيف لمواجهة الغزو الروسي، على ما أوردت "وكالة الصحافة الفرنسية".

ولكن يبقى "الطريق طويلاً" أمام إنهاء الصراع في أوكرانيا، حسب وصف ترامب، الذي أعلن أنه سيلتقي نظيره الروسي والصيني "في محاولةٍ لخفض التصعيد"، وأنه يريد أن يناقش مع الصين وروسيا (كلّ على حدة) خفضاً متبادلاً بين القوى الثلاث للإنفاق في مجال الدفاع، "فلنقسم موازنتنا العسكرية إلى النصف". ولفت ترامب إلى أنه يريد "الإبطاء والوقف والتقليص للأسلحة النووية"، بصورة خاصة.

وفي السياق، حذر الرئيس الأمريكي دول مجموعة "بريكس" من أنها "قد تُواجه رسوماً جمركية بنسبة 100% من الولايات المتحدة إذا أرادت العبث بالدولار"، بإنشاء عملتها الخاصة. إذا حدث أي تداول، فستكون الرسوم الجمركية بنسبة 100% على الأقل". وتطرّق ترامب إلى الحديث عن أعمال الرقائِق الإلكترونية في تايوان، مؤكداً أنّ الأخيرة "انتزعت أعمال الرقائِق الإلكترونية من أميركا"، مُردّفاً: "نريد استعادتها".

سوريا بين أوكرانيا و"إسرائيل":

ألقت التطوّرات في الغرب الأوروبي بآثارها على الساحة السورية، حيث تزامنت مع الاتصال الهاتفي بين الرئيس الروسي بوتين و"الرئيس السوري" الحالي أحمد الشرع، والذي عرّض فيه الرئيس الروسي "مساعدة سوريا" وموقف روسيا "الثابت بشأن وحدة سوريا وسيادتها"، مُشدّداً على أن روسيا تربطها بسوريا علاقات صداقة تاريخية وتعاون مُثمر في مختلف المجالات، وعلى "أهمية اتّخاذ خطوات لتعزيز التطبيع المُستدام للأوضاع في سوريا، مع ضرورة تكثيف الحوار بين السوريين، عبر مشاركة القوى السياسية والجماعات العرقيّة والدينية. كما تمّ التطرّق إلى قضايا التعاون الثنائي في مجالات التجارة والاقتصاد والتعليم؛ مع الإشارة إلى المفاوضات الأخيرة بين الوفد الروسي والمسؤولين في دمشق. وكان المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، قد أكّد أن روسيا ستواصل الحوار مع السلطات السورية الجديدة بشأن كلّ القضايا، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بالقاعدة البحرية الروسية في طرطوس.

من جانبه، كشف وزير الخارجية السوري في الحكومة الانتقالية، أسعد الشيباني، "أن دمشق تلقت رسائل إيجابية من إيران وروسيا؛ لكنها تريد المزيد من الضمانات منهما، لتتحول إلى سياسة واضحة للشعب السوري". ويتبين أن القيادة السورية الجديدة، المأزومة داخلياً وخارجياً، بدأت تتلمس شدة تناقض مصالح اللاعبين الرئيسيين، إقليمياً ودولياً ومحلياً، مع "الوجبة السريعة" التي حملها الانقلاب على نظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد.

صحيفة "جيزوراليم بوست" العبرية كانت أكدت أن إدارة ترامب ستستمر في دعم "إسرائيل" للحفاظ على "منطقة عازلة" في سوريا لعدة سنوات قادمة، وأن "إدارة ترامب تفهم تماماً مخاوفها من النظام السوري الجديد"، الذي قد يُنظر إليه على أنه "ذئب في ثياب حمل"، في إشارة إلى التقدم الذي تحقّقه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تطبيع العلاقات مع النظام السوري الجديد بقيادة الشرع، وأن "وجود الجيش الإسرائيلي في المنطقة سيستمر طالما أن الدعم الأميركي مستمر"، مُلمحةً إلى أن "إسرائيل" قد تلعب لاحقاً دور شرطي الولايات المتحدة في سوريا للحفاظ على مصالحها هناك. فيما كشفت صحيفة "معاريف" العبرية أن "الجيش الإسرائيلي يُغيّر الواقع في المناطق التي تمركز فيها في سوريا، حيث يستعدّ لبقاء طويل الأمد".

بين تقاسم سوريا جغرافياً من الناحية العملية، وصراع النفوذ الذي بدأ يتشكّل في سوريا من مختلف الاتجاهات، ريثما تتضح صورة الساحتين اللبنانية والفلسطينية، يبدو أنه قدّر الشعب السوري الدخول مجدداً في مخاض عسير لا يرحم، قد يحمل في طياته إخراج النفوذ التركي وإحراجه برافعة المملكة العربية السعودية، لمحاصرة النفوذ "العثماني" في آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، أعلن دونالد ترامب "أن مسؤولين أميركيين وروس وأوكرانيين سيعقدون لقاءً في السعودية الأسبوع المقبل، لبحث سبل حلّ الأزمة الأوكرانية". وكان ترامب قد قال في وقت سابق إنه يُعوّل على لقاء بوتين في السعودية، من دون تحديد مواعيد محدّدة.

إن تظهير الدور السعودي في المنطقة والإقليم يعبر عن رغبة كلا الطرفين، الأمريكي والروسي بمقتضى الحال، يشكّل فيه المال السعودي ونفوذ المملكة على مستوى الجماعات الإسلامية، رافعة أساسية في دعم اقتصاد كلا البلدين المأزوم، إلى جانب مواجهة المد الإخواني من جهة، ونفوذ تركيا عبر الجماعات الإسلامية في آسيا الوسطى، ووضع ضوابط لتركيا من إمكانية خط أوراق "النظام الإقليمي المرتقب".

ولعلّ هذا ما يفسّر التراجع الأمريكي - الإسرائيلي فيما يتعلق بمشروع "غزة الريفيرا"، والتهديدات المتتالية للرئيس الأمريكي، في ظلّ الرفض والامتناع السعودي من السيناريو المُرحح الذي أخرجه ترامب مؤخرًا، بحديثه عن فرض تهجير سكان غزة إلى دول الاقليم، ومنهم المملكة العربية السعودية.

هذا التراجع عبّر عنه وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، حيث اعتبر "أنّ العودة إلى القتال لن تحلّ المشكلة في قطاع غزة"، واصفًا "استمرار العمل باتفاق وقف إطلاق النار بالأمر الجيد"، وداعيًا الدول العربية إلى "تقديم خطة بشأن قطاع غزة بعد اجتماعها في السعودية".

إذًا، صفقة ترامب "العقارية"، كما وصفها في وقت سابق، من الجلي أنها ستوضع، وفق المعطيات الأخيرة، كخطة بديلة، إذا ما تعرّثت معطيات رسم النظام الإقليمي بعقلية "الإشغال والتفكيك". ومن المرجح أن تدخل في حالة هدنة مرحلية، سياقاتها، التنازل عن حق الدولتين ضمناً، في مقابل عدم ترحيل سكان غزة، والمضي قدماً في مشاريع الإبادة؛ وهو ما ألمح له تصريح الملك الأردني حول أن "العرب سيأتون بردٍ على خطة ترامب بشأن غزة".

وبانتظار تعزيز "التنسيق والتشاور بين الدول العربية"، والاستعدادات للقمّة العربية الطارئة المقررة في مصر، في الـ 27 من شباط الجاري، والتي من المفترض أن تقدّم رؤية عربية موحّدة بزعامة المملكة للرئيس الأمريكي، كشف الوزير الصهيوني الأسبق أفيغدور لبيرمان، أنه هو من طرح "فكرة ترحيل الغزيين قبل عام"؛ وردّ على اعتبار الرئيس المصري أن هذا المشروع يهدّد الاتفاق (كامب دايفيد) بين الطرفين، بالقول: "يجب أن يفهم السيسي أنه لا يمكنه أن يأخذ دائماً دون أن يعطي. لا يمكنه فقط تلقّي مليارات الدولارات من الولايات المتحدة كمساعدات اقتصادية وعسكرية، ثم يأتي إلينا طلباً للمساعدة عندما تواجه سيناء تهديدات (إرهابية). هناك لحظات يكون فيها العطاء ضرورياً أيضاً".

إيران أم تركيا !؟

خلال العقود الماضية، لطالما كانت توازنات المنطقة، من وجهة نظر غربية وسوفيائية ثم اتحادية لاحقاً، ترتكز على الاختيار بين "إيران وتركيا"، وذلك لجملة من العوامل الجيوسياسية التي يتميّز بها كلا البلدين. ولطالما كان السؤال الأمريكي منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، حول كيفية استعادة النفوذ في إيران لضمان تبعيّة المنطقة للمعسكر الغربي والنظام الأمريكي العالمي.

لم تختلف المعادلات في العام 2025. لكن المرتقب هو آليات كسر شوكة كلا الطرفين، سواء عبر الخديعة الأمريكية، باعتبار روسيا شريكة دولية؛ وبالتالي استعادة آليات نظام القطبين من تقاسم النفوذ عملياً، أو من خلال آليات فصل الجبهات الدولية عبر الاستفراد باللاعبيين، انطلاقاً من استراتيجياتهم وكوامن رغباتهم الدولية والمخاطر التي يتخوفون منها، من خلال سياسة "الرّقص على حافة الهاوية".

وهنا قد يُطرح سؤال حول التحالف الاستراتيجي الروسي - الإيراني الأخير. والاجابة عليه تعتمد على مدى اقتناع الطرف الروسي بخديعة "الشراكة مع الولايات المتحدة". كما قد يُطرح سؤال حول احتمال أن تكون روسيا على هذا المستوى من السذاجة السياسية. والاجابة عليه أنّ لروسيا تجربة سابقة إبّان ولاية أوباما الأولى، والوعود التي أطلقتها هيلاري كلينتون، بالتنافس على مناطق جغرافية وليس الصراع عليها؛ وهو ما دفع روسيا لاحقاً إلى شنّ الحرب ضدّ جورجيا.

فيما يتعلق بالشأن الإيراني، من الواضح أن الأمور أخذت أبعاداً أكثر توتراً في المرحلة الأخيرة، ولاسيما بعد الخروج المباشر من الملف السوري وتبعاته الاستراتيجية على مجمل محور المقاومة، ما رفع سقف التحديات الاسرائيلية على ثلاث جبهات: الجبهة السورية من جهة، وجبهتا لبنان وإيران.

إيران تُفاوض تحت ضغط "أم القنابل"!

أكّد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، أنّ "إيران لن ترسخ لأيّ تهديد، ولن تتراجع أمام الضغوط"، مُشدّداً على أنّ بلاده "لا تسعى للحرب مع أي دولة، بل لتعزيز علاقاتها الودية مع جيرانها"؛ لكن "من يريد التفاوض معنا عليه أن يوقف سياساته المعادية"، في إشارة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وأوضح بزشكيان "لا نقول إنّنا لن نفاوض"، ولكن "لا يمكن لترامب أن يُلمي علينا الأوامر، ويفرض علينا العقوبات ثم يتحدّث عن المفاوضات"، مشيراً إلى أنّ "الطرف الآخر يريد أن نذهب إليه مذلولين؛ وهذا الأمر لن يحدث".

من جانبها، أكّدت وزارة الخارجية الإيرانية أن "الشعب الإيراني لن يقبل التفاوض تحت الضغط"، معتبرةً أن سياسة التهيب والتهديد "غير مُجدية". وأكّدت الوزارة في بيان أن "إيران ملتزمة بإيجاد حلول دبلوماسية لرفع العقوبات المفروضة عليها"، مشيرة إلى أنها "ستستمر في التشاور مع الأطراف المعنية للوصول إلى حلول سلمية".

واستطرّدت الوزارة: "لن نتردّد في الرد بحزم على أي اعتداء يمس أمننا القومي"، مشدّدة على "استعداد إيران لاستخدام قوّتها للدفاع عن مصالحها والرد على أي تهديدات". وفيما يتعلق بالبرنامج النووي، أوضحت

الخارجية الإيرانية أنه "في إطار اعتباراتها الدينية والاستراتيجية، لم تضع إيران أبداً مسألة إنتاج أسلحة نووية على جدول أعمالها".

وقد تزامنت هذه التصريحات الراضية لمبدأ التفاوض تحت الضغط مع تسريبات إعلامية غربية، نقلًا عن "تقارير استخباراتية أعدت نهاية فترة بايدن وبداية فترة ترامب"، حسبما ذكرت صحيفة الواشنطن بوست ووال ستريت جورنال، مُشيرة إلى احتمالية شن "هجوم إسرائيلي" ضدّ المفاعلات النووية الإيرانية خلال النصف الأول من العام الجاري".

هذا في الوقت الذي كشفت صحيفة "بيلد" الألمانية أنّ المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، أعلن عن نيّة بلاده تسليم أحد أقوى أنظمة الأسلحة غير النووية إلى "إسرائيل"، المعروفة باسم "أم القنابل". ووفق الصحيفة، قال ويتكوف إنّ البنتاغون سيُرسل إلى "إسرائيل" قنابل من طراز "جي بي يو-43/بي"، الضخمة، التي تزن نحو 10 طن، والقادرة على تدمير المخابئ العميقة تحت الأرض. ولفتت الصحيفة إلى أنّ هذه الشحنات المخطّط لإرسالها إلى "إسرائيل"، تشير إلى الاتجاه المستقبلي في مواجهة إيران. ونقلت "الميادين" الإخبارية عن الموقع قوله " إنّ هذه القنابل كانت مُدرّجة في قائمة طلبات "إسرائيل" منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لكن جميع الرؤساء الأميركيين، منذ جورج دبليو بوش وحتى جو بايدن، إلى دونالد ترامب خلال ولايته الأولى، رفضوا تصديرها".

لكن، ورغم هذه التسريبات، من المؤكد أنّ الرئيس الأمريكي يُفضّل عدم الدخول في حرب مباشرة مع إيران من شأنها أن تهدّد مجمل المصالح الأمريكية، وهو ما ألمحت إليه بعض تصريحات ترامب ومسؤولين في البيت الأبيض، والتي تُفضّل التوصل إلى حلول سلمية فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.

لبنانياً:

يشهد لبنان أسابيع حافلة بالاستحقاقات المهمة والمصيرية، ولعلّ أبرزها خروج ما عُرف بـ "محور الحياض" عن حياضه، بزج لبنان في لعبة محاصرة إيران من الخاصرة اللبنانية، والتي عبّرت عنها جملة من التحركات السياسية والدبلوماسية والعسكرية، جنوباً وشرقاً، وتقابلها مؤشرات تلمح إلى إمكانية حصول تقارب معاكس، عبّرت عنه عودة الرئيس الأسبق للوزراء، الشيخ سعد الحريري، وما يمثّله من خط اعتدال، وبخطاب معتدل مع المكوّن الشيعي والعوني عموماً، وفي مرحلة قد تحتاج فيها المملكة إلى شارع سنّي معتدل في مواجهة المد

الإخواني عبر سوريا والى سوريا، نتيجة غياب شخصية مؤثرة سنّية قادرة على جمع الشارع السنّي وتوحيده في الساحة اللبنانية، كما لشأنية سعد الحريري أن تفعل.

وقد تمثّلت آخر تطوّرات المشهد اللبناني في إعلان الحرب الرسمية على الطيران المدني الإيراني الذي يقل مواطنين لبنانيين، بحجّة التهديدات الإسرائيلية وإمكانية دخول أموال إيرانية لإعادة الإعمار، في محاولة لممارسة المزيد من الضغط على المكوّن الشيعي، بما يتناغم مع خطاب الحلف الأمريكي - الإسرائيلي القاضي بتفتيت أي مناعة لبنانية في مواجهة مشاريع هذا الحلف، في لبنان والمنطقة.

وهناك مؤشّران من الخطورة بمكان ظهر مؤخرًا، أولهما تمثّل في زيارة وتصريحات مورغان أورتاغوس، نائبة المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط، والتي أعلنت فيها من القصر الرئاسي اللبناني عن فيتو أمريكي - إسرائيلي على مشاركة حزب الله في الحكومة المرتقبة، شاكرة "الاحتلال الإسرائيلي على "هزم حزب الله"، ومُعربةً عن "امتنان الولايات المتحدة لإسرائيل بسبب ذلك". واستتُبتت زيارتها بزيارة هي الأولى للسفيرة الأمريكية في بيروت، ليزا جونسون، إلى وزير المالية، ياسين جابر، "المحسوب على الثنائي الشيعي"، حيث اعتبر البعض أنها تحمل "إلى جانب التهنية، توصيات مالية للوزارة والمصرف المركزي".

وقد أعقب تصريح أورتاغوس حالة استياء عارم، أصدر بعدها مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية بياناً قال فيه إنّ "بعض ما صدر عن نائبة المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط، من بعداء، يُعبّر عن وجهة نظرها، والرئاسة غير معنيّة به". وتلاه التوافق على تشكيلة حكومية تضمّنت خمسة وزراء شيعة، من بينهم اثنان سمّاهما حزب الله، ووافق عليهما رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء المكلف.

وفي السياق، تواصلت محاولات الضغط الأمريكية - الإسرائيلية ولو ببقايات بعض الأطراف اللبنانية، عبر تهديد العلاقات الدبلوماسية مع قوّة إقليمية ذات امتداد عقائدي في لبنان، أي إيران، ضاربة بعرض الحائط الأعراف الدبلوماسية والدولية، بحجّة "المخاوف من استهداف المطار اللبناني من قِبَل إسرائيل"، و"رفض إمكانية تمويل إيران لإعادة إعمار ما هدّمته آلة الإجرام الإسرائيلية"، ما أثار ردّة فعل عارمة، وضعت عناصر من الجيش اللبناني في مواجهة المواطنين الغاضبين.

إن قرار الدولة اللبنانية هذا جاء على خلفيّة مزاعم للناطق باسم جيش العدو، أفيخاي أدعري، قبل ساعات، بأنّ "فيلق القدس الإيراني وحزب الله استغلّ على مدار الأسابيع الأخيرة مطار بيروت الدولي من خلال رحلات مدنية، وذلك في محاولة لتهريب أموال مخصّصة لتسلّح حزب الله، بهدف تنفيذ اعتداءات ضدّ

إسرائيل"؛ وهي مزاعم ترافقت مع تغريدات لعدد من الإعلاميين اللبنانيين على موقع "إكس" في نفس المسار، وطالت خطوط الطيران الإيراني، وتمهيد الأرضية لقرار حكومي أدخل البلاد في أزمة جديدة.

الخارجية الإيرانية، من جهتها، اعتبرت أن "تهديد الطائرة المدنية التي كانت تقل مواطنين لبنانيين من قبل الكيان الصهيوني، استمرار لانتهاكات صارخة ومتكررة لمبادئ وقواعد القانون الدولي، وانتهاك لسيادة لبنان الوطني" مطالبة "باتخاذ إجراءات جادة من قبل المنظمات الدولية المختصة، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو)، لوقف السلوكيات الخطيرة التي تقوم بها إسرائيل ضد سلامة وأمن الطيران المدني". ومن جانبه، أعلن السفير الإيراني لدى لبنان موافقة إيران "على طلب الحكومة اللبنانية، شرط ألا تقوم بوضع عوائق أمام الرحلات الإيرانية؛ ونحن نعمل جاهدين على إعادة إقامة رحلات الخطوط الجوية الإيرانية واللبنانية كما كانت في السابق".

تجدر الإشارة إلى أنه يُلاحظ أخيراً ظهور محاولات خبيثة من قبل بعض الأطراف لتفخيخ عهد الرئيس جوزاف عون، ولوضع الجيش اللبناني على سكة التقسيم، والتي عبرت عنها تسريبات إسرائيلية - أمريكية حول عدم التزام ضباط في الجيش اللبناني بالسرية العسكرية فيما يتعلق ب "تسلم أسلحة المقاومة جنوب الليطاني"، تمهيداً لإطالة أمد الاحتلال، عبر بث الفرقة داخل الجبهة اللبنانية، والتي أسهم فيها مستشار الرئيس الأمريكي، اللبناني الأصل، توم حرب، عبر أحد المحطات التلفزيونية اللبنانية.

في السياق، نقلت قناة "الجديد" اللبنانية عن مصادر دبلوماسية "أمريكية" أنّ الموفدة الأمريكية إلى لبنان مورغان أورتاغوس، ستصل إلى بيروت يوم 16 الشهر الجاري، مُشيرة إلى أنّ زيارة الموفدة ستكون الأخيرة لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي يوم 18 الشهر الجاري. وتابعت المصادر "أنّ الانسحاب الإسرائيلي لا يعني توقّف الغارات الإسرائيلية على لبنان، أو ضدّ قيادات "حزب الله"!

وفيما لم تُعلن الولايات المتحدة عن موقفها الرسمي من الانسحاب في 18 الشهر الجاري، أكّدت عدّة تصريحات وتسريبات إعلامية إسرائيلية، بالإضافة إلى معطيات فعلية، على عزم الكيان الإسرائيلي على الاستقرار في نقاط خمس في الجنوب اللبناني بحجّة حفظ أمن المستوطنات شمال فلسطين المحتلة .

وكان الرئيس اللبناني جوزاف عون شدّد، خلال استقباله أورتاغوس، على ضرورة أن تتوقّف الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية، وأنّ "الجيش اللبناني جاهز للانتشار في القرى والبلدات التي تتسحب منها القوّات الإسرائيلية؛ على أن يُنجز الانسحاب ضمن المهلة المحددة في 18 شباط/فبراير الجاري"، وأنّ "الاستقرار الدائم في جنوب لبنان يرتبط بإنجاز الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها إسرائيل"

خلال الحرب الأخيرة، وتنفيذ القرار 1701 بجميع بنوده، بما في ذلك مقتضيات اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان و"إسرائيل"، مضيفاً أنّ "إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين يُعدّ جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق". وشدد عون على ضرورة "توقّف الاعتداءات الإسرائيلية، بما في ذلك قتل الأبرياء والعسكريين، وتدمير المنازل، وتجريف الأراضي الزراعية وإحراقها".

محاولات جس النبض الاسرائيلية الأخيرة دفعت بالرئاسة اللبنانية إلى نفي وجود "اتفاق بين لبنان وإسرائيل على تمديد وقف إطلاق النار بين البلدين إلى ما بعد عيد الفطر". وكرت الرئاسة أن رئيس الجمهورية جوزاف عون أكد مراراً إصرار لبنان على الانسحاب الكامل للعدو الإسرائيلي ضمن المهلة المحددة في 18 شباط الجاري".

كما ونفى المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب، نبيه بري، أيضاً، ما ورد بشأن "اتفاق بين بري وحزب الله، لتمديد وقف إطلاق النار؛" فيما صرّح قائد المنطقة الشمالية في جيش العدو الإسرائيلي، أوري غوردين، أنّ اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان "سيدخل حيّز التنفيذ"، مضيفاً: "يبدو لي أننا سنعيد تمركزنا فعلاً في الأسبوع المقبل". تجدر الإشارة الى ان أورتاغوس كانت استخدمت مصطلح إعادة تموضع أو انتشار، في تصريحها "الشهير" من القصر الرئاسي، الأمر الذي يشير إلى أنه من ضمن عناوين أورتاغوس القادمة سيكون "إعادة تموضع" بدلاً من "اتفاق على إعادة الأسرى"؛ كما برّرت تمديد اتفاق وقف إطلاق النار حتى 18 شباط في حينه، علماً أن قناة "كان" العبرية نقلت عن وزراء في حكومة العدو أن "إسرائيل" حصلت على موافقة أمريكية للبقاء لفترة أطول من الفترة المحددة لوقف إطلاق النار في لبنان، وأن جيش العدو "قام ببناء خمسة مواقع عسكرية مؤقتة داخل الأراضي اللبنانية، وهو خط مواقع ستمركز فيه مئات من قوّات الجيش الإسرائيلي حتى بعد انتهاء فترة الاختبار لاتفاق وقف إطلاق النار، والتي من المقرر أن تنتهي يوم الثلاثاء المقبل. وهو الموعد الذي كان من المفترض أن ينسحب فيه الجيش الإسرائيلي بالكامل من جنوب لبنان".

وكانت وكالة بلومبيرغ نقلت عن وزير الشؤون الاستراتيجية لكيان العدو، رون ديرمر، قوله: " سنحتفظ بخمس نقاط استراتيجية داخل لبنان، ولن ننسحب في الأمد القريب".

بالمقابل، رئيس الحكومة اللبنانية، نواف سلام، صرّح مؤخراً ب" أنه سيعمل على إنجاز الانسحاب الإسرائيلي "في موعده، بل قبل موعده"، ومُعقّباً: "سنضغط عبر الأطر الدبلوماسية على إسرائيل" -وفيما تستمر الأطر الدبلوماسية في قصف الجنوب والبقاع اللبناني وخرق سيادة الوطن - قال سلام في حديثه التلفزيوني الأول، إنّ "لبنان قام بدوره في تطبيق القرار 1701 وآلية المراقبة، ولسنا مقصّرين أبداً في التزاماتنا". كما أشار

سلام إلى أنّ البيان الوزاري سيردّ على التحدّيات التي تواجه البلد، ولا سيما الانسحاب الإسرائيلي، وإعادة الإعمار، كاشفاً عن زيارة قريبة له إلى سوريا.

عودة سعد الحريري إلى لبنان:

تُشكّل عودة رئيس الوزراء الأسبق، سعد الحريري، إلى لبنان، بعد غياب استمرّ لما يقارب سنوات ثلاث، منعطفاً جديداً في الساحة اللبنانية، ولاسيما أنها تأتي - بالتأكيد - بعد موافقة سعودية واضحة، لا تزال غير معلومة النتائج للساعة، رغم كونها خطوة مرحّباً بها في الساحة اللبنانية عموماً.

الحريري، وفي الذكرى 20 لاغتيال والده رفيق الحريري، اعتبر، في خطاب متقدّم له، أن مشروع "رفيق الحريري مستمر"، بقوله: "نحن داعمون للعهد والحكومة؛ ونحن مع الدولة وجيشنا الوطني، وكل مجهود يقومون به لفرض وقف إطلاق النار وتطبيق الـ1701". وتوجّه الحريري لأهالي الجنوب والبقاع والضاحية، قائلاً: "أنتم شركاء في الفرصة الذهبية المتاحة للبنان. ولكن يجب كسر أي انطباع سابق بأنكم قوّة تعطيل واستقواء وسلاح".

وتوجّه الحريري إلى الحشود المشاركة في الذكرى، قائلاً: "منذ 20 سنة طالبتم من هذه الساحة بالعدالة وطرتم نظام بشار الأسد المجرم من لبنان. ونعلن دعمنا للإدارة السورية واستقرار سوريا وإعادة إعمارها. ومن حاول قتل مشروع الرئيس الشهيد "شوفوا وين صاروا".

في الختام:

يتمثّل الاستحقاق الأساسي في لبنان في 23 الشهر الجاري، والذي سيُشكّل منعطفاً تاريخياً في المرحلة القادمة، التي سيفتحها الشهيد الأقدس، سماحة السيد حسن نصرالله، بدمه، ليخط به الحدود للداخل والخارج، والتي سيتخلّلها الكثير من التجاذبات الإقليمية والدولية. لكن الساحة دائماً ما تستقر لمن يحتضن الأرض. إن المعادلات الحالية شديدة التعقيد والترابط، ولا توجد معطيات ثابتة أو نتائج ثابتة، ولا ثوابت سياسية أو جغرافية. والثابت الوحيد هو الرغبة في مواجهة الظلم والاستعمار، الذي يُطلق مشروعه دون قفّازات أو أقنعة، وسيكون فيها التعبير الواضح عن الاستمرار والصمود مقاصد المقاومين، والالتزام بالنقد الذاتي والهيكلي. واستخراج كلّ مكان من القوّة الكامنة لا بدّ وأن يكون هدف قادة المقاومة المستقبلي.

وتشير المعطيات الراهنة إلى أن المركب الدولي في أسوأ حالاته، ولاسيما الأمريكي فيه، رغم الادّعاءات الترامبية بمحاولة تخطّي معادلتها التدهور السريع، اقتصادياً وتكنولوجياً وقيماً، عبر إطلاق تهديدات دونالد ترامب العسكرية والتهويلية، بغية إخضاع الضعفاء من الدول والسادة، حيث يحاول ترامب تحويل ضعفه نقاط

قوة يستنقذ فيها إمبراطورية الفساد الأمريكية على حساب شعوب العالم، في إطار سياسة "الإشغال ثم التفكيك، ويليها استعادة النفوذ".

لبنانياً، وفيما تنشغل الحكومة بالبيان الوزاري، الذي لن يغيّر من واقع أحقيّة مقاومة الشعوب للاحتلال شيئاً، يبدو أنه من المسلّم به أن هذه الحكومة المؤقتة أمام استحقاقات متعددة، وأبرزها استحقاق تطبيق وقف إطلاق النار مع الكيان، وإعادة الإعمار؛ وهما ملقّان لا قدرة للحكومة على التحكم بهما، لا عسكرياً ولا اقتصادياً، لأن مفاتيحهما بيد أورتاغوس ومن تمثّله؛ وستليها الانتخابات النيابية القادمة، وتمهيد الأرضيّة لخطط التطبيع المستقبلية وشروطها وفق بعض التوجّهات الخارجية، والتي تبدأ بمحاولات قطع العلاقات اللبنانية مع إيران؛ ولن تنتهي ببعض الدول العربية لاحقاً.